الرقابة الداخلية على القروض الزراعية
بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٢

م.د. بشرى فاضل خضير الطائي الباحثة زهراء حسين جريو
كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد
قسم المحاسبة

المستخلص :

يعد المصرف الزراعي مصدراً مهماً من مصادر التمويل فدوره التخصصي في إقراض المزارعين يفرض عليه مهمة كبيرة في توفير رأس المال الضروري لأية عملية تنموية في القطاع الزراعي. ويعد المصرف الزراعي التعاوني من المصارف العراقية العريقة، وذلك لما له من أهمية في النهوض بالاقتصاد الوطني والمساهمة في تطوير وتنظيم القطاع الاقتصادي من خلال دعم وإسناد القطاع الزراعي العراقي بمختلف أنشطته الزراعية لأنه يعد المصرف المسؤول عن عملية منح القروض الزراعية إلى المزارعين.

وتهدف الرقابة الداخلية في المصارف الزراعية الى فحص وتقييم أداء السياسة الإقراضية والسياسة التحصيلية من خلال استخدام بعض المعايير والمؤشرات التي من شانها ان تعطي مفهوماً واضحاً عن مستوى الأداء الذي وصل إليه المصرف. وتعد دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني على قدر كبير من الأهمية نظرا لدور هذا المصرف في تقديم الخدمات للمزارعين، ومما يتطلب إخضاع هذه الأنشطة في المصرف لنظام رقابة داخلية.

ويهدف البحث إلى بيان أهمية الرقابة الداخلية وتقويمها في المصرف الزراعي التعاوني، وتقويم الإجراءات اللازمة للرقابة على القروض الممنوحة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في الأنشطة الزراعية. وقد توصل البحث إلى وجود قصور في الإجراءات الخاصة بمنح القروض فضلا عن عدم وجود المتابعة لهذه القروض، مما يعني ضعف إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالقروض ومما يترتب على ذلك إعادة النظر في بعض إجراءات الرقابة الداخلية.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ المصارف الزراعية، الرقابة الداخلية ، القروض الزراعية

بحث مستل من رسالة ماجستير

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢٢ العدد ٨٧
الصفحات ٥٢٨-٥٤٥

المقدمة

تعد دراسة وتقويم الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني على قدر كبير من الأهمية نظراً لدور المصرف في تقديم الخدمات للمزارعين، ومما يتطلب إخضاع هذه الأنشطة في المصرف لنظام رقابة داخلية، لكي يحقق المصرف أهدافه في تمويل القطاع الزراعي.

ونظراً للاهتمام المتزايد في تنمية وتطوير القطاع الزراعي العراقي فقد اخذ المصرف الزراعي التعاوني على عاتقه مهمة تزويد المزارعين بالقروض بأنواعها، واستدعى الأمر الاهتمام بالرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني لكي يحقق المصرف أهدافه.

ووفقاً لما جاء آنفاً تمثلت مشكلة البحث في التساؤل عن مدى توفر الإجراءات اللازمة للرقابة الداخلية على القروض واستخدامها في تطوير الأنشطة الزراعية.

وقد تركز هدف البحث في تقويم الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني في اتخاذ الإجراءات اللازمة للرقابة على القروض الممنوحة وكفاءة استردادها واستخدامها في الأنشطة الزراعية.

ولتحقيق هدف البحث سيتناول البحث المحاور الآتية :

المحور الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة.

المحور الثاني : إجراءات الرقابة الداخلية على القروض في المصارف الزراعية – مدخل نظري .

المحور الثالث : تقويم إجراءات الرقابة الداخلية على القروض في المصرف الزراعي التعاوني – مدخل تطبيقي .

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول / منهجية البحث ودراسات سابقة

اولا : منهجية البحث

١- **مشكلة البحث/** ويمكن صياغتها في التساؤل الآتي " هل توجد إجراءات كافية للرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني للرقابة على منح القروض وتحصيلها، فضلا عن استخدامها في الأنشطة الزراعية".

٢- **أهداف البحث/** وتتمثل بالاتي :

أ- بيان أهمية الرقابة الداخلية في المصارف الزراعية.

ب- تقويم الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني في اتخاذ الإجراءات اللازمة للرقابة على القروض الممنوحة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في الأنشطة الزراعية.

٣- **فرضية البحث/** يستند البحث الى الفرضية الآتية :

" تعاني الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني من قصور في مجال متابعة القروض وتحديد مدى الاستفادة منها للغرض الذي اقترضت من اجله".

٤- **أهمية البحث/** تتمثل أهمية البحث في جانبين، حيث يمثل الأول الجانب النظري الذي يوضح دور الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المصارف الزراعية، في حين يمثل الجانب الثاني الجانب التطبيقي ويهدف الى الاهتمام بالرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني في مجال متابعة القروض وتحديد مدى الاستفادة منها في الأنشطة الزراعية ..

٥- **مصادر جمع البيانات والمعلومات/** اعتمد الباحثان في جمع البيانات ومعلومات البحث على الأدبيات المحاسبية وما متوفر من كتب وبحوث ورسائل جامعية، فضلا عن اعتمادهما على عدد من الوسائل للحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي مثل التقارير السنوية والنشرات الصادرة في وزارة التخطيط والتقارير المالية للمصرف الزراعي التعاوني وتنظيم قائمة الاستقصاء.

ثانيا : دراسات سابقة

١ – دراسات عربية

أ- دراسة فضيلة (٢٠٠٧) بعنوان(دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة المصرف الوطني للتعاون الفلاحي)

هدفت الدراسة الى إمكانية توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك وإمكانية توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات المصرفية فضلا عن محاولة تقييم نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. وكانت نتائج البحث هي :

- ان التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية يدعم الأهداف المتوخاة من النظام لان فشله يعني وجود قصور في إجراءاته الرقابية.
- تمارس رقابة البنوك من خلال ستة مستويات، تتعلق المستويات الثلاثة الأولى منها بالرقابة الممارسة من طرف الهيئات الداخلية للبنك، اما المستويات الثلاثة الأخرى فتشكل الرقابة الخارجية.

وعليه أوصى الباحث بالاتي:

- على الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي التكيف مع التطورات الحاصلة في المجال المصرفي لان ذلك يساعدها على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية.
- يجب على الإدارة العامة وضع العديد من اللوائح والإجراءات الخاصة بنظامها الرقابي حتى يكون معلوماً لدى جميع موظفيها قي كل المستويات الإدارية.

ب- دراسة فرج وفارس (٢٠١٠) بعنوان (قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨)

هدفت الدراسة الى قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض باستعمال بعض المؤشرات التي تعطي عند تطبيقها دليلا واضحا على اداء المصرف خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠٠٨). ومن اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو ما شهده معيار الكفاءة التحصيلية من انخفاض واضح وتراجع في أداء المصرف وعلى طول مدة الدراسة.وعليه أوصت الدراسة :

- تطور أداء المصرف الزراعي التعاوني لمواكبة التطورات التي شهدها القطاع المصرفي ودوره في التنمية الزراعية.
- إعادة النظر بهيكل الإقراض مما يتناسب مع الأهداف التنموية للقطاع الزراعي.
- ضرورة تحسين الكفاءة التحصيلية للقروض لضمان استمرارية المصرف وديمومته ودعم القروض المتوسطة والطويلة الأجل لأنها تسهم في بناء بنى تحتية ضرورية وأساسية لتنمية الزراعة والارتقاء.

ج- دراسة العزاوي (2014) بعنوان (دور نظام الرقابة الداخلية في ترشيد قرارات التمويل المالي للنشاط الزراعي، بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني)

هدفت الدراسة إلى دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية للمصرف من اجل اتخاذ قرارات تمويل الأنشطة الزراعية عن طريق فروع ومكاتب المصرف المنتشرة في جميع أنحاء البلاد (عدا إقليم كردستان) عن طريق توجيه قروض المبادرة الزراعية عن طريق تشجيع العمل بها واستمراريته كونها تمثل خطوة إيجابية من اجل تنمية وازدهار القطاع الزراعي في العراق. وتوصلت الدراسة الى عدم وجود معايير ثابته لدى المصرف خاصة باتخاذ قرارات تمويل قروض المبادرة الزراعية (وضع الخطة الائتمانية) حول كيفية توزيع تخصصات المبادرة الزراعية على فروعه ومكاتبه المنتشرة في جميع أنحاء العراق.

وأهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة أعادة تقييم وتقويم السياسة الإقراضية للمصرف والخاصة بقروض المبادرة الزراعية وبما يتلائم مع الأنشطة الزراعية في البلد واعتماد معايير مبنية على أسس ودراسات موضوعية وان تكون مرنة نسبياً اي قابلة للتغيير بين فترة وأخرى بحسب طبيعة الحال.

٢- الدراسات الاجنبية

A- STUDY (LUBINDA) 2010 (The Evaluation of credit risk in structured finance lending transaction in agriculture)

(تقييم مخاطر الائتمان في معاملات اقراض التمويل المنظم في الزراعة)

تهدف الدراسة إلى التركيز على تقييم مخاطر الائتمان في معاملات اقراض التمويل المنظم في الزراعة، والدافع الاخر للدراسة هو اساليب اقراض التمويل المنظم له الامكانية بزيادة فرص الحصول على الائتمان للمزارعين. وعليه اوصت الدراسة بالأتي:

- **تطبيق تقنيات اقراض التمويل المنظم في الزراعة.**
- **التطبيق العملي لنموذج المخاطر الائتمانية المتقدمة.**
- **التكييف مع نماذج تطوير مخاطر الائتمان.**

لقد مثلت الدراسات السابقة تراكما فكريا أتاح للباحثين فرصة الانطلاق منها حيث تناولت موضوع الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني والتي تناولت تقويم الإجراءات اللازمة للرقابة على القروض الممنوحة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في الأنشطة الزراعية.

المحور الثاني / إجراءات الرقابة الداخلية على القروض في المصارف الزراعية

- مدخل نظري

يعد المصرف الزراعي من الوحدات الاقتصادية التي تختص بتمويل المشاريع الزراعية لمختلف الأنشطة سواء على مستوى النشاط النباتي او الحيواني وهو يحظى بدعم الحكومة وتشجيعها كي يتمكن من تنفيذ برنامج الإقراض الزراعي ويستهدف تحقيق الأرباح وتزويد المزارعين ولاسيماالصغار منهم بالقروض التي تمكنهم من الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريعهم الزراعية المختلفة.

أولاً: تعريف المصارف الزراعية وأهدافها

وردت عدة تعاريف للمصارف الزراعية منها:

هي عبارة عن مصارف متخصصة في إقراض المزارعين سلف قصيرة الأجل (لغرض خدمة المحصول وتسويقه) لقاء فائدة مناسبة على القرض يتقاضاه المصرف. (العبيدي والمشهداني،٢٠١٣ :٩٠)

هي مصارف تتولى تقديم الخدمات المصرفية وتوفير الائتمان اللازم لتدبير احتياجات القطاع الزراعي من مستلزمات إنتاج ونقل أساليب التكنولوجيا الحديثة لتحديث الزراعة وتعظيم الإنتاج الزراعي إلا إنها تتعرض لمخاطر لا تتعرض لها مخاطر الاستثمارات الأخرى. (الغبان والغبان، ٢٠١٣: ٢٩)

أما أهداف المصارف الزراعية فتتمثل بالآتي (حداد وهذلول، ٢٠١٠: ١٧٤):

١- منح التمويل على اختلاف آجاله للأغراض الزراعية المختلفة.

٢- تشجيع إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع التصنيع الزراعي.

٣- توفير المستلزمات الزراعية وبأسعار منافسة للمزارعين.

٤- تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية.

٥- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية.

٦- شراء سندات القروض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الزراعية.

وتعمل هذه المصارف على النهوض بقطاع الزراعة عن طريق منح القروض للمزارعين للحصول على البذور والأسمدة وتسويق المحاصيل، والاهم من ذلك إنها تمنح المزارعين قروض طويلة الأجل وذلك بغرض شراء الآلات والمعدات بهدف تطوير الإنتاج الزراعي والنهوض به وقد تصل مدة قروض هذه البنوك إلى(٢٠) سنة وتكون هذه القروض بضمان الأراضي الزراعية وضمان محاصيل الماشية. (شندي، ٢٠١٠: ١٤٤)

ثانياً: الائتمان في المصارف الزراعية

يعرف الائتمان بأنه " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا ام معنويا ، بان يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبضمانات تمكن المصرف من استرداد حقوقه في حال توقف الزبون عن السداد ". (الخفاجي ،٢٠٠٩ :٥٥)

وتبرز أهمية الائتمان الزراعي في انه يمثل جانبا مهما من وظائف المصرف بل هو المحور الأساسي لعمل المصرف، نظرا لحاجة اغلبيه السكان إليه من أصحاب المزارع والبساتين وغيرها. ويعرف الائتمان الزراعي بأنه مصطلح يطلق على الائتمان الذي تقدمه المصارف الزراعية في مجال الاستثمار الزراعي ، ومن اكثر الأنواع شيوعا في نشاط المصارف الزراعية هو الائتمان المصرفي المباشر ، وفي هذا النوع من الائتمان يتم منح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في التمويل، وتتمثل بالقروض التي تمنحها المصارف لآجال مختلفة لغرض استخدامها في شراء الثروة الحيوانية وإدامة البساتين وغيرها من الأغراض الزراعية. (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠: ١٢٤)

وتعرف القروض الزراعية بأنها القروض التي تقدم للفلاحين والمزارعين لمساعدتهم في زراعة وحصد المحاصيل والعناية بالماشية. (Rose ,Hudgins ,2006: 514)

والهدف الرئيس لهذا النوع من القروض هو جعل رؤوس الأموال متاحة لكل المزارعين وتوفير فرص العمل لهم للنهوض بالواقع الزراعي ودعم عملية التنمية.

(Jensen & Southgate ,1997 :251 Gramer)

وتعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة كمورد أساس لها، وهي تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو تراكتورات زراعية وتمنح لآجال قصيرة أي لأقل من سنة بحسب الموسم، وهناك مخاطر عالية لهذا النوع من القروض. وذلك بسبب تأثير العوامل الجوية على المحصول فضلا عن تأثير الأمراض إذ لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها وقد تعطي هذه القروض لعدة سنوات في حالة تمويل شراء الآلات زراعية أو شراء ماشية أو في حالة إجراء تحسينات جذرية تقوم المصارف الزراعية بمنح القروض بشروط سهلة وبأسعار فائدة منخفضة وذلك اسهاماً منها في التنمية الاقتصادية. (فرج ومحمد ، ٢٠١١: ٤)

ثالثاً: أنواع القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية

أن المصرف الزراعي هو وحدة اقتصادية تمويلية تختص بتمويل القطاع الزراعي من خلال منح قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي تحتل كل منها أهمية خاصة من إجمالي القروض التي يمنحها المصرف للقطاع الزراعي وتتعدد أنواع القروض الممنوحة من قبل المصرف بحسب آجالها وأغراضها وكالآتي:

أ. القروض بحسب اجال الاستحقاق وهي (العقيدي والساعدي، ٢٠١٢: ٢٧):

١- قروض قصيرة الآجل

هي القروض التي لا تزيد مدة تسديدها على السنتين، وتطلب لغرض الإنفاق على الأعمال الزراعية كالحراثة وكري الأنهار وشراء البذور والأسمدة والمبيدات وأدوات الحقل اليدوية ومكافحة الحشرات والحصاد وجني الحاصلات والتسويق والبيوت البلاستيكية ومشاريع الثروة الحيوانية وتتسم هذه القروض بدورة رأس المال القصيرة.

٢- قروض متوسطة الآجل

هي القروض التي لا تزيد مدة تسديدها عن الخمس سنوات ولا تقل عن السنتين، وهي تقدم لأغراض تمويل كلفة حفر الآبار الارتوازية وحفر الآبار العادية، وتمويل المكائن والمضخات وأنظمة الري.

وإن المشاريع الممولة بهذا النوع من القروض تمتاز بدورة راس مال ليست بالقصيرة ولكن هذا لا يخفي مدى أهمية مثل هذا النوع من القروض للقطاع الزراعي لأنها تتضمن بشكل أساسي قروض المكننة ولا يمكن أن يتجاهل احد مدى أهمية المكننة ودورها في زيادة الإنتاج وتقليل الخسائر.

٣- قروض طويلة الأجل

وتكون في الغالب للأموال غير المنقولة كالأراضي مثلاً، وتقدم عادة لشراء المزارع أو لتمويل المشروعات الكبرى (الأبنية الدائمة، أشغال الري)، مما يكون له الأثر على الزراعة على مدى طويل يزيد على خمس سنوات، ولكنه عادة لا يتجاوز الخمس عشرة سنة.

ب-القروض بحسب الغرض

يمنح المصرف الزراعي عدة أنواع من القروض وفقا للأغراض التي تصرف من أجلها تلك القروض حيث تعددت وتباينت واختلفت الأرقام المخصصة لكل نوع منها وهي (فرج ومحمد، ٢٠١١: ٤) :

١. قروض التجهيزات الزراعية التي تشمل القروض المخصصة لتجهيز البيوت البلاستيكية وغيرها من المستلزمات الأخرى كالبذور والأسمدة.
٢. قروض التسويق التعاوني والتي تعطي على شكل قروض لإتمام العملية التسويقية كالنقل والإعلان وغيرها من الخدامات المرتبطة بالتسويق.
٣. قروض مشاريع الدواجن والتي تصرف بشكل مبالغ مخصصة لأنشاء قاعات للدواجن وترميم وإعادة وتأهيل القاعات الأخرى.
٤. قروض الثروة الحيوانية التي تصرف لمشاريع تربية العجول والماعز.
٥. المكائن والآلات الزراعية التي تصرف لغرض الساحبات والحاصدات وإعادة تأهيلها وصيانتها وتصرف لغرض شراء المحاريث باختلاف أنواعها وأشكالها.
٦. قروض أنشاء وتطوير البساتين التي تصرف على البساتين لإنشاء الجديد منها وإعادة تأهيل الموجود منها.
٧. قروض أنشاء المباني والمنشآت، التي تصرف لغرض أنشاء البنية التحتية الزراعية كمعامل العلف وغيرها
٨. من المحطات الخدمية الأخرى.
٩. قروض حفر الإبار ومشاريع الري (حفر الآبار السطحية) تعطي تلك القروض للمناطق التي يشح فيها الماء وتشمل تلك القروض كلف حفر وتنظيف البئر وكلف معرفة كمية الأملاح في البئر ومدى صلاحيته للري.
١٠. قروض استصلاح الأراضي تلك القروض التي تصرف لغرض التخلص من المحتوى الملحي للتربة أي غسلها بتقنيات معينة لغرض التخلص من الملح الموجود فيها بإنشاء مبازل خاصة وقنوات تصريف.

ويمكن ضم هذه القروض تحت مجموعتين هي القروض الإنتاجية والاستهلاكية.

رابعا: الرقابة الداخلية على القروض في المصارف الزراعية

وتهدف الرقابة الداخلية في المصارف الزراعية الى فحص وتقييم أداء السياسة الإقراضية والسياسة التحصيلية من خلال استخدام بعض المعايير والمؤشرات التي من شانها ان تعطي مفهوماً واضحاً عن مستوى الأداء الذي وصل إليه المصرف.

ويتمثل دور الرقابة في المصارف الزراعية في قضايا اساسية عدة منها تفحص دور المصرف في نسبة القروض الممنوحة للمزارعين، ونسبة تطور الزراعة في ضوء تلك القروض، وهل دقق هذا النشاط بعناية في مراحل الإقراض، وهل أن تصاعد نمو القرض يشجع المصرف على الاستمرار بالتسليف، وما هو دورها في متابعة عمليات عملية التسديد، ومدى استفادة الفلاح من القرض واستثماره بشكل سليم ام ينفق القرض باتجاهات مغايرة للغرض الذي استلم القرض من أجله.

وتعد الرقابة الداخلية على الائتمان احد اهم الإجراءات التي تتخذها المصارف ، لذا سيتم تناول الرقابة الداخلية في المصارف الزراعية من خلال الرقابة على منح القروض والرقابة على تحصيلها فضلا عن متابعتها للأغراض التي اقترضت من أجلها.

١ـ الرقابة الداخلية على الاقتراض في المصرف

تعد القروض الزراعية ذات اهمية كبيرة ولاسيما في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة كمورد أساسي لها، ويعد الإقراض الزراعي عملية اقتصادية تقوم بين طرفين الاول المصرف الزراعي والذي يسمى بالمقرض الذي يعطي القرض الى الطرف الثاني المقترض الذي يوفي بردها مع الفائدة المقررة بعد فترة زمنية من استلام القرض وتتنوع حسب أغراضها وآجالها.

أـ الرقابة الداخلية على السياسة الاقراضية للمصرف

ويجب ان تكون السياسة الاقراضية للمصرف مكتوبة، لان تدوين السياسة يؤدي الى سهولة ايصال المعلومات ودقتها الى المسؤولين عن حجم القروض ونوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القروض، وتهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها (فرج ومحمد، ٢٠١١ :١٤):

١. سلامة القروض التي يمنحها المصرف.
٢. تنمية أنشطة المصرف وتحقيق عائد مرضي.
٣. تامين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في كافة مراحلها.

وعلى الرغم من عدم وجود سياسة اقراضية تطبق في جميع المصارف بل تختلف من مصرف لأخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأسماله إلا ان هذه السياسة من الضروري ان تغطي شروط ومعايير منح القروض والإجراءات المتبعة في تحصيلها وحجم الاقراض المتوقع منحه وتركيبه وتحديد خصائصه من حيث الغرض والزمان. (سعيد،١٧٨:٢٠٠٠)

ويتمثل دور الرقابة الداخلية في الاتي:

١. التأكد من ان القروض يتم منحها وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها والكشف عن أي انحراف أو تقصير.
٢. التأكد من أن منح القروض يتم وفقا لما هو مقرر وحسن استخدام تلك الأموال بدون أي إسراف.
٣. متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة وتقييم الاداء في المصرف للتأكد من ان التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعة، ومعرفة مدى تحقق تلك الاهداف والكشف عن اي انحراف او قصور في الاداء لاتخاذ الاجراءات اللازمة والتعرف على اساليب الارتقاء بالأداء لأحسن مستوياته.
٤. التأكد من سلامة القوانين والتعليمات المالية واكتشاف نقاط الضعف فيها لاقتراح وسائل علاجية تكفل احكام الرقابة على منح القروض دون تشدد في الاجراءات الذي قد يعيق سرعة التنفيذ او هدر في الأموال المخصصة للقروض.

ب ـ الرقابة الداخلية على اداء العاملين في المصرف

وتتم الرقابة على العاملين على منح القروض وذلك لان اعلى معدلات ضعف تحصيل القروض تأتي من الغش السائد في عملية منح القروض مما يؤدي الى عجز المقترض في تسديد القرض، حيث إن اغلب المشاكل الخاصة بإقراض الاموال تنشا عندما يسعى الموظف الى استغلال الثغرات في القوانين والأنظمة التي تحكم منح القروض. (Rose ,2005 ;528)

ج- الرقابة الداخلية على مستندات القرض

ان السياسة الاقراضية في المصرف هي التي تحدد المستندات الواجب تقديمها عند طلب القرض وهي تختلف من مصرف لأخر، ويتمثل دور الرقابة الداخلية في دراسة ملف كل قرض والتأكد من وجود المستندات الأتية (ارشيد، ١٩٩٩ : ٤١١):

١. طلب الحصول على القرض من قبل الزبون وموقع منه.
٢. بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد او القوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة للوحدات الاقتصادية.
٣. بيان القروض السابقة التي منحت للزبون ومتابعة تحصيلها.
٤. التأكد من مستندات ملكية الضمانات المقدمة من الزبون.

د- الرقابة الداخلية على شروط التسديد

ويتمثل بمعرفة شروط التسديد بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض، ويجب ايضاح طرائق التسديد الى الزبون قبل منحه القرض، والحصول على موافقته عليها، فإذا لم يقبلها الزبون فأما ان يستثنى من القاعدة العامة لسبب معقول او يرفض طلبه. (عبد الحميد، ٢٠٠٨ : ١٢٦)

٥- الرقابة الداخلية على المقترض

هناك عوامل تتعلق بالزبون وقدرته على سداد القرض وتسمى هذه العوامل بـ (6C) وهي:

١- الشخصية: Character تعد شخصية الزبون الركيزة الاساسية الاولى عند منح القروض وهي الاكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ومن ثم فان اهم مسعى عند اجراء تحليل الاقتراض هو تحديد شخصية الزبون. (Ross,2006;683)

٢- القدرة: Capacity وتعني قدرة الزبون على تحقيق الدخل ومن ثم قدرته على سداد القرض والفوائد والالتزام بدفعها. وان تحديد القدرة يتطلب تحليل التدفق النقدي ومصادر سداد الدين، اي يجب ان تتوفر للمقترض مصادر نقدية واضحة. (عبيد، ٢٠٠٩ : ٢٢)

٣- راس المال: Capital وهو ثروة الزبون التي تقيس موقف السلامة المالية والقيمة السوقية لها. ويعتبر الدعامة الاساسية للزبون مما يتم السداد في المواعيد المحددة.(619 : 2000 ,Koch)

٤- الضمانات: Collateral ويقصد بالضمان مجموعة الموجودات التي يضعها المقترض تحت تصرف المصرف ضمانا ازاء الحصول على القرض، ولا يجوز له التصرف في الموجود المرهون، لان هذا الموجود سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة المقترض على السداد. (683 : 2006 , Ross)

٥- الظروف: Conditions ويقصد بالظروف البيئية المحيطة بالزبون من ضمنها الظروف الاقتصادية. (الزبيدي، ٢٠٠٤ : ٤١٦)

٦- الرقابة: Control وهو معيار لمنح القروض المصرفية وهو السيطرة على القروض، اي الرقابة قبل وبعد منح القروض، ومتابعة الزبون على تحقيق الارباح لتسديد ما بذمته. (430 :2002 , Ross)

ويتمثل دور الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي بدراسة وتفحص الضمانات المقدمة من قبل المقترض وحسب فترات القروض وتتلخص بالنقاط الاتية (عبد القادر وعلي ،٢٠٠٩ :١٦):

١. القروض الموسمية القصيرة الاجل تكون عن طريق كفالة شخصية اي ان القرض يوقعه المزارع المقترض بكفالة مزارعين اثنين قادرين على تسديد القرض او يطلب احيانا من المزارع ان يقدم سند رهن (حاصلاته الزراعية).

٢. القروض المتوسطة الأجل وتكون ضماناتها او كفالاتها شخصية فقط أو رهنا على الاموال المنقولة او غير المنقولة كما قد يطلب من المقترض احيانا ان يؤمن على بعض موجوداته المرهونة لصالح المقرض لدى شركة تامين معترف بها.

٣. القروض طويلة الأجل وتكون ضماناتها في الغالب رهنا عقاريا من الاموال غير المنقولة، وهذا يتطلب من المقترضين ان يقدموا الجدوى الاقتصادية عن المشاريع.

وان الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني تأخذ المعايير الاتية كمؤشرات مطلوبة من المقترض لغرض دراستها وإقراضه بالمال المطلوب وهي :

أ. ان يكون المشروع اقتصادي اي اجراء تقدير لأثر المشروع في ضوء المؤشرات الاقتصادية والمقاسة بوحدة النقد.

ب-المؤشر الانتاجي اي هل يؤدي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي ويعمل على تعزيز الاقتصاد الوطني.

ج-هل ان المشروع ذات جدوى اقتصادية، وهل من اعد الجدوى الاقتصادية مكتب مختص وله خبرة بمشاريع مماثلة.

٢- الرقابة الداخلية خلال فترة منح القرض

ومن الامور المهمة التي يجب على الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي متابعتها هي منح القرض في الموعد المناسب اذ لا فائدة ترجى من اعطاء القروض في غير موعد الحاجة اليها سواء اكان الصرف قبل الموعد او بعده.

فالتبكير في صرف القروض الموسمية قبل حلول الموسم قد يدفع المزارع الى التصرف في الاموال التي يحصل عليها في غير الاغراض التي حصل على القرض من اجلها.

(عبد القادر وعلي، ٢٠٠٩ : ٨٥)

٣- الرقابة الداخلية على تحصيل القروض

تعد عملية تحصيل القروض الجزء الاكثر اهمية في العملية الاقراضية والتي تعيد الى المصرف امواله ليعيد تشغيلها ويحقق أهدافه. (537: 2005, Rose)

وتقوم الرقابة الداخلية بتقويم الكفاءة التحصيلية للمصرف الزراعي من خلال التعرف على القروض الممنوحة والمتحصل منها وكذلك المتحصل من القروض المتأخرة مما يوفر صورة واضحة للموقف الحالي للمصرف وتعد الكفاءة التحصيلية معيارا مهما وأساسيا في المصارف، اذان تقدير تلك الكفاءة ومعرفتها يعد

مؤشرا على ديمومتها واستمراريتها لتحقيق اهدافها المستقبلية، اذ تعد الكفاءة التحصيلية مقياسا رئيسا لمستوى الاداء لغرض تحقيق الاهداف المتوخاة من الخطط اللازمة للنهوض بالعملية التنموية.

ولغرض تحقيق الكفاءة التحصيلية بوجهها الامثل فلا بد ان يتم الاخذ بنظر العناية بالأسس الثلاث الاتية (الدوري والحسيني، ٢٠٠٠ :١٢٤):

١. التوقيت الصحيح في الدفع.
٢. الكفاية في المقدار المدفوع.
٣. الانتظام في دفع هذا المقدار.

ومما لا شك فيه ان الكفاءة التحصيلية تكون في احسن حالاتها عندما يكون تسديد القروض التي في ذمة المقترضين في الموعد المحدد وبالمقدار المتفق عليه في العقد المبرم بين الجهة المقترضة والجهة المستفيدة، ويجب ان تدفع تلك القروض بصورة منتظمة، اي يجب ان تتم الكفاءة التحصيلية وفق الابعاد الثلاث السابقة. ومن الصعب ايجاد مقياس واحد يؤدي هذا الغرض إلا ان هناك عدة مؤشرات يمكن استعمالها لتقدير الكفاءة التحصيلية من قبل الجهة المقترضة.

ومن المؤشرات التي يتم على اساسها تقويم كفاءة التحصيل هي (فرج وفارس، ٢٠١٠ :٩٣-٩٤):

١- نسبة التحصيل: يعبر عنها بنسبة ما يتم استرداده من القروض التي استحقت خلال فترة معينة ومحددة وهي عادة السنة المالية للوحدة الاقتصادية المقرضة ويتم حسابها كالأتي :

$$\text{نسبة التحصيل} = \frac{\text{مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية}}{\text{مجموع المبالغ المستحقة وأعادتها خلال نفس الفترة}} \times ١٠٠$$

٢- نسب تحصيل القروض المتأخرة :

يعبر عنها بأنها نسبة المبالغ المتأخرة لقروض لم تسدد كليا او جزئيا من مجموع رصيد القروض الكلي الممنوح خلال فترة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة مالية ويمكن إيجاد تلك النسبة من خلال العلاقة الاتية:

$$\text{نسبة تحصيل القروض المتأخرة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة}}{\text{رصيد القروض الكلية في نهاية المدة}} \times ١٠٠$$

٣- التصنيف الزمني للمتأخرات :

ويدرج تحت هذا التصنيف المبالغ المستحقة او المتأخر تسديدها او تحصيلها عن موعدها الى مجموعات حسب مدة تأخيرها الزمنية، ويتم حساب نسبة كل مدة او فترة زمنية الى مجموع المبالغ المتأخرة، لكن هذه النسبة تصلح فقط للقروض قصيرة الأجل، ويمكن تقسيم المدد الزمنية شهريا، موسميا، فصليا، نصف سنوية وسنوي وتحسب كالاتي :

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة لفترة معينة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة للفترة نفسها}}{\text{مجموع المبالغ المتأخرة المستحقة لكل الفترات}} \times ١٠٠$$

٤- مؤشر التسديد او التحصيل : يستخدم المؤشر لترتيب القروض بحسب كفاءتها التسديدية ويمكن إيجاد هذا المؤشر من خلال المعادلة الرياضية الأتية :

$$Rt = \frac{\sum_{t=1}^{n} A}{\sum_{t=1}^{n} Amax}$$

اذان :Rt مؤشر التسديد خلال عمر القرض T وA المجموع التراكمي للمبالغ متأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة إلى n من السنين وهو يمثل الوضع الحقيقي للتسديد و A max المجموع التراكمي للمبالغ المتأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة إلى n من السنين فيما لو افترضنا ان المقترض لم يسدد اي مبالغ مستحقة. ويتراوح مؤشر التسديد Rt بين (٠-١) اذ تعني (٠) تخلف كامل عن التسديد أما الواحد الصحيح فيعني تسديدا كاملا للقروض.

٥ – نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة :
يتم استخدام هذا المؤشر لمعرفة نسبة ما هو متأخر من قروض إلى أجمالي القروض الممنوحة اذ يعطي بيانا ومؤشرا لنسب المتأخرات قياسا بالقروض الممنوحة ككل ويتم حسابها كالاتي :

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة لفترة معينة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة لفترة معينة "سنة مثلا"}}{\text{مجموع القروض القائمة}} \times ١٠٠$$

خامسا : تطوير الرقابة الداخلية على القروض في المصارف الزراعية :
ان تطوير الرقابة الداخلية على الاقتراض والتحصيل امر لا بد منه لدور الرقابة في تطوير اداء المصرف، حيث ان إعداد برامج ومناهج مخططة في كيفية منح القروض واسترجاعها دون اللجوء للأساليب الإجبارية والقسرية يؤثر وبشكل ايجابي على المزارعين المقترضين.
ان هدف تطوير الرقابة الداخلية على الإقراض الزراعي يمكن ان يتحقق من خلال المقترحات الاتية:
١-التأكد من الكفاءة المهنية للمزارع وتوفر الجدوى الاقتصادية للاستثمار في المشروع المطلوب القرض له.
٢- التأكد من كفاية القرض لتنفيذ غاياته المطلوبة وتزامنه مع حاجات المقترض وتوافق شروطه لواقع المقترض المادية والإنتاجية.
٣- متابعة عملية صرف القرض في اغراضه ميدانيا.
٤- التأكد من ان القرض انفق في الاغراض التي اقترض من اجلها.
٥- متابعة اعداد حسابات المقترضين بدقة وإشعارهم بتواريخ تسديد اقساط القرض.
٦- تدريب الموظفين في كيفية التعامل مع المزارعين المتأخرين عن التسديد.
٧- اعتماد خطط وبرامج مفصلة في كيفية التعامل مع الديون المستحقة والمتأخرة وتحديد سبل ومسؤولية استرداد كل منها.
٨- متابعة المزارعين وحثهم على الاستفادة من خدمات التامين ضد الاخطار.
٩- متابعة تحصيل القروض وتقييم وضع المقترض من خلال تحديث البيانات عنه اول بأول وتحليلها لمعرفة العناصر التي تؤثر في عملية التحصيل.
١٠- تحسين الكفاءة التحصيلية من خلال اتباع ستراتيجية سليمة مخططة ترتقي بتلك الكفاءة وتقليل حالات تأخير التسديد من خلال :

أ. اعطاء افضلية للمزارع الذي يسدد في الموعد من خلال تمكينه من الاقتراض مرة اخرى.
ب. توفير حوافز للمزارعين مثل تقديم مساعدات عينية له بصورة منح او مساعدات بأسعار مخفضة مثل توفير اسمدة او بذور.
ج. تخفيض سعر الفائدة للمقترض الذي يسدد في المواعيد المحددة اذ ان تخفيض السعر يؤدي الى تشجيع عملية التسديد وعدم احتفاظ المزارع بالمبلغ لحين التسديد.

المحور الثالث/ تقويم إجراءات الرقابة الداخلية على القروض

في المصرف الزراعي التعاوني – مدخل تطبيقي

يعتبر المصرف الزراعي التعاوني المؤسسة المالية الوحيدة المسؤولة عن تمويل السياسة الزراعية في القطر، فضلا عن كونه يلعب دورا مهما وحيويا في النشاط الاقتصادي، حيث يشكل وسيطا مهما بين المدخرين والمستثمرين مشجعا بذلك الاستثمار وبالتالي استغلال الموارد المعطلة والمساهمة في استثمارها وله دور كبير في التمويل الزراعي .

اولا: آلية عمل الرقابة الداخلية في المصرف

يتولى قسم الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني مهام التدقيق والرقابة الداخلية لأقسام وفروع مكاتب المصرف للتأكد من سلامة العمليات وصحة الحسابات والالتزام بتنفيذ القوانين والقرارات والتعليمات الصادرة لتنظيم سير العمل فضلا عن التدقيق المستندي لعمليات الصرف والقبض التي تنشا قبل الصرف وبعده والقيام بالتفتيش الإداري وإعداد التقارير الخاصة بذلك، كما يتولى تنفيذ العمليات المصرفية وتقارير الهيئات التفتيشية في المصرف وهيئات الرقابة الخارجية ومتابعة تطبيق حسابات الفروع وتصفية موقوفاتها او موقوفات الحسابات المتبادلة الداخلية والخارجية مع الفروع والمصارف ومتابعة تنفيذ الخطط السنوية للمصرف. ويمارس قسم الرقابة نوعين من الرقابة والتي تتمثل بالاتي :
ا- الرقابة الائتمانية (التسليفية): ويتم فيها تدقيق كافة جوانب المعاملة الخاصة بطلبات الزبائن للحصول على القروض والتأكد من كون الطلبات مستوفية لشروط وتعليمات المصرف ومنها :

- المستمسكات الثبوتية لصاحب المعاملة.

- سند قيد التسجيل العقاري للمشروع والضمانة العقارية.
- صافي قيمة الضمانة العقارية وصحة احتسابها.
- التأكد من وجود تأييدات الدوائر المعنية وبحسب نوع المشروع والغرض منه.

ب- الرقابة الحسابية: ويتم فيها التدقيق السابق للصرف وفي حالة استيفاء المعاملة للضوابط والتعليمات يتم التوصية بالصرف.

ثانيا : تقويم السياسة الاقراضية في المصرف الزراعي التعاوني

أ- واقع القروض الممنوحة من قبل المصرف حسب آجالها :

١. القروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي لا تزيد مدة تسديدها على سنتين، وتتضمن القروض قصيرة الأجل القروض المخصصة للتجهيزات الزراعية والأنفاق والبيوت البلاستيكية ومشاريع الثروة الحيوانية. ومن الجدول (١) يتبين ان المبالغ المخصصة لهذا النوع من القروض ارتفعت من (٥٩٣٥٦٠٠٤) الف دينار عام ٢٠٠٦ الى (١٨٧٨٢٨٦٧٥) الف دينار عام ٢٠١٢، وهو تطور واضح مبينا توجه السياسة الاقراضية للمصرف لهذا النوع من القروض كونه يسهم بزراعة محاصيل ذات دورة حياة قصيرة نسبيا كمحاصيل البيوت الزجاجية، ولكن نلاحظ انخفاض القروض للسنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وذلك بسبب إطلاق المبادرة الزراعية بقرار من مجلس الوزراء والتي هي عبارة عن قروض مقدمة للمزارعين بدون فوائد لما زاد من الإقبال عليها وقل الطلب على القروض.

٢. القروض متوسطة الأجل: وهي تلك القروض التي لا تزيد مدة تسديدها عن خمس سنوات ولا تقل عن السنتين، وتتضمن القروض متوسطة الأجل قروض مشاريع المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومشاريع تطوير البساتين. وبالرجوع الى بيانات وزارة التخطيط/ الإحصائيات الزراعية فضلا عن بيانات المصرف الزراعي التعاوني يتبين عدم وجود هذا النوع من القروض وذلك بسبب اغلب المزارعين يعزفون عن هذا النوع من القروض بسبب عدم إمكانية تسديدها بالوقت المناسب وخوفهم من المخاطرة لتعرض أكثرهم الى خسائر نتيجة إصابة بساتينهم بأضرار ناجمة عن الحرب والتخريب.

٣. القروض طويلة الأجل:وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن خمسة عشر سنة ولا تقل عن خمسة سنوات، وتتضمن القروض التي تمنح للمشاريع الزراعية الكبيرة مثل حفر الآبار واستصلاح الأراضي والمخازن المبردة، ومن الجدول (١) يتبين ان المبالغ المخصصة لهذا النوع من القروض قد ارتفعت من (١٧٠٤٠٨٨٦٦) الف دينار عام ٢٠٠٦ الى (٣٦٦٦٦٦٦٩٩) الف دينار عام ٢٠١٢، وعلى الرغم من زيادة المبالغ المخصصة لهذا النوع من القروض خلال مدة الدراسة، إلا ان هناك تذبذب واضح فيها من سنة لأخرى، حيث ترتفع تدريجيا من سنة ٢٠٠٦ ولغاية سنة ٢٠٠٨ وتنخفض سنة ٢٠٠٩ وسنة ٢٠١٠ بسبب إطلاق المبادرة ثم تعود لترتفع من جديد للسنوات ٢٠١١ و٢٠١٢.

جدول (١)

مجموع القروض الممنوحة من المصرف حسب الاجال (بآلاف الدنانير)

السنة	قروض قصيرة الاجل	قروض طويلة الاجل	المجموع
٢٠٠٦	٥٩٣٥٦٠٠٤	١٧٠٤٠٨٨٦٦	٢٢٩٧٦٤٨٧٠
٢٠٠٧	٨٥٦٨٦٠٤٤	٢٣٣٤٧٨٣٢١	٣١٩١٦٤٣٦٥
٢٠٠٨	١١١٣٢٨٢١٧	٢٨٠٦٠٠٨٦٣	٣٩١٩٢٩٠٨٠
٢٠٠٩	٣٧٢٦١٥٦٦	١٣٠٠٢٢٤٥٠	١٦٧٢٨٤٠١٦
٢٠١٠	٤٦٤٨٦٠٠٠	٢٠٢٦٥٢٠٠٠	٢٤٩١٣٨٠٠٠
٢٠١١	٢٠٩١١٨٦٥٢	٣٣٦١٤٨٦٣٤	٥٤٥٢٦٧٢٨٦
٢٠١٢	١٨٧٨٢٨٦٧٥	٣٦٦٦٦٦٦٩٩	٥٥٤٤٩٥٣٧٤
المجموع	٧٣٧٠٦٥١٥٨	١٧١٩٩٧٧٨٣٣	٢٤٥٧٠٤٢٩٩١

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/ الإحصائيات الزراعية وبيانات المصرف الزراعي التعاوني.

ب- واقع القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني بحسب اغراضها للمدة من ٢٠٠٦ /٢٠١٢:

وهي قروض تمنح بحسب الغرض التي تصرف من اجله وهي :

١. قروض الائتمان التجاري: وهي قروض للإغراض التجارية ،يتبين من الجدول (٢) ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد ارتفعت بشكل كبير من (١٦٣٧٤٢٣٤٢) الف دينار عام ٢٠٠٦ الى (٨٥٢٥٠٢٠١) الف

دينار عام ٢٠١٢ كما بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من القروض من إجمالي القروض الممنوحة حسب الإغراض نسبة (٣١.٢%) وبذلك احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية.
٢. قروض التجهيزات الزراعية: وهي القروض المخصصة لتجهيز البيوت البلاستيكية والمستلزمات الأخرى ويتبين من الجدول (٢) ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد ارتفعت بشكل كبير من (٤٠٠٦٠٤٦٥) الف دينار عام ٢٠٠٦ الى (١٠٢٥٧٨٤٧٤) الف دينار عام ٢٠١٢ كما بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من القروض من إجمالي القروض الممنوحة بحسب الإغراض نسبة (٢٤,٤%) وبذلك احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية.
والسبب الرئيسي لتفوق هذه القروض على الأنواع الأخرى للقروض يعود لانخفاض سعر الفائدة على تلك القروض مقارنة بالأنواع الأخرى، فضلا عن السبب الأكثر أهمية هو ما تمتاز به مشاريع تلك القروض من سرعة استرداد راس مالها.
٣. قروض حفر الابار والمشاريع الاروائية: وهي قروض تمنح للمناطق التي يشح فيها الماء وتشمل كلف حفر وتنظيف البئر ومدى صلاحيته للري و يتبين من الجدول (٢) ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد تطورت بشكل كبير اذ ارتفعت من (٦٩٤٦٢١٠) الف دينار عام ٢٠٠٦ الى (١٨٢١٩٢٨٠٥) الف دينار عام ٢٠١٢، كما بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من القروض نسبة (١٥.٩%) وبذلك احتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية.
وتتأثر هذه القروض بحالة عدم التنبؤ بنوع الماء الموجود بالآبار، ويتوجب زيادة هذه القروض لمواجهة النقص الحاصل بالمياه.
٤. قروض خدمات المكائن: وهي قروض تمنح لغرض صيانة المكائن الزراعية ويتبين من الجدول (٢) ان المصرف ابتدأ بمنح هذه القروض اعتبارا من سنة ٢٠١١ بمبلغ (١٠٣٢٩١٩١١) الف دينار وقد انخفضت هذه القروض لسنة ٢٠١٢ وكانت بمبلغ (٦٩٤٠٢٢٥٤) الف دينار، كما بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من القروض من إجمالي القروض الممنوحة حسب الاغراض نسبة (٧%) وبذلك احتلت المرتبة الرابعة من حيث الاهمية، وتمنح هذه القروض لغرض صيانة وإدامة المكائن الزراعية.
٥. قروض مشاريع الثروة الحيوانية: وهي قروض تمنح لمشاريع تربية العجول والماعز ويتبين من الجدول (٢) ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد ارتفعت من (٩٩٤٧٩٨١) الف دينار في عام ٢٠٠٦ الى (١٤٩٣٨١١٤) في عام ٢٠١٢، كما بلغت الاهمية النسبية لهذا النوع من القروض من اجمالي القروض الممنوحة نسبة (٥.٤%) وبذلك احتلت المرتبة الخامسة من حيث الأهمية.وتحاول الدولة تشجيع هذه المشاريع بتخفيض اسعار الفائدة الممنوحة على هذا النوع من القروض بهدف زيادة الانتاج.
٦. قروض المشاريع الكبرى: وهي قروض تمنح لغرض إنشاء المشاريع والمعامل كمعامل العلف وغيرها ويتبين من الجدول (٢) ان المصرف ابتدأ بمنح هذه القروض اعتبارا من سنة ٢٠١١ وبمبلغ (٥٩٢١٧٢٥٩) الف دينار وقد انخفضت هذه القروض لسنة ٢٠١٢ وكانت بمبلغ (٥٥٦٣٩١١٠) الف دينار، وكما بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من القروض من إجمالي القروض الممنوحة حسب الأغراض نسبة (٤.٧%) وبذلك احتلت المرتبة السادسة من حيث الأهمية، وتمنح هذه القروض لإقامة المشاريع الزراعية الكبرى.
٧. قروض المكائن والآلات الزراعية: وهي القروض التي تمنح لغرض الحصول على المكائن والتكنولوجيا الحديثة ويتبين من الجدول (٢) ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد ارتفعت بشكل واضح من (١٤١٤٢٦) الف دينار عام ٢٠٠٦ الى (٤٦١٧٢٥٠) الف دينار عام ٢٠١٢ كما بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من القروض من اجمالي القروض الممنوحة بحسب الإغراض نسبة (٤.٥%) وبذلك احتلت المرتبة السابعة من حيث الأهمية وترجع أهمية هذا النوع من القروض للتحول من العمل اليدوي الى العمل الآلي ومن ثم تسهم في تقليل الوقت والجهد وتحسين الانتاج الزراعي كما ونوعا والارتقاء به لأحسن المستويات .
٨. قروض إنشاء البساتين وتطويرها: وهي القروض التي تمنح لغرض إنشاء البساتين اواعادة تأهيل الموجود منها ، ويتبين من الجدول (٢) ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد ارتفعت بشكل واضح من (٨٩٢٦٤٤٦) الف دينار لعام ٢٠٠٦ الى (٢٠٣٠٩٤٠٥) الف دينار في عام ٢٠١١، كما ان الاهمية النسبية لهذا النوع بلغت (٣.٦%) من اجمالي القروض الممنوحة بحسب الاغراض، وبذلك احتلت المرتبة الثامنة من حيث الأهمية.وتمتاز هذه القروض بطول فترتها بسبب طبيعة المشاريع التي تدخل في تمويلها، لهذا يميل المزارعين الى المحاصيل الحقلية على حساب المحاصيل البستنية.
٩. قروض حقول الدواجن: وهي القروض التي تمنح لغرض إنشاء حقول الدواجن وإعادة تأهيل الحقول القائمة ،ويتبين من الجدول (٢) ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد ارتفعت بشكل واضح من (الصفر) عام ٢٠٠٦ الى (١٩٥٦٧٧٦١) الف دينار عام ٢٠١٢، كما بلغت الاهمية النسبية لهذا النوع من القروض (١.٨%) من اجمالي القروض الممنوحة وبذلك احتلت المرتبة التاسعة من حيث الاهمية، وان سبب الارتفاع لهذا النوع من القروض هو اهتمام الدولة بتوفير السلع الغذائية.
١٠- قروض استصلاح الأراضي: وهي القروض التي تمنح لغرض التخلص من ملوحة التربة وذلك بغسلها بتقنيات معينة ،ويتبين من الجدول (٢) ان المبالغ الممنوحة لهذا الغرض قد بدأت عام ٢٠٠٩ وبمبلغ (٩٨٤٤٠٠٠) الف دينار وارتفعت الى (٢٦٨٢٨٠٠٠) الف دينار عام ٢٠١٠ (وقد توقف المصرف عن منح هذه القروض لعدم الطلب عليها)، كما ان الأهمية النسبية لهذا النوع من القروض بلغت (١.٥%) من اجمالي القروض الممنوحة، وبذلك احتلت المرتبة العاشرة والأخيرة من حيث الأهمية. ويرجع

سبب انخفاض هذه القروض لعدم رغبة المزارعين لاستصلاح الأراضي التي تحولت الى اراضي غير صالحة للزراعة بسبب الاستغلال السيئ للأراضي والمياه.

ثانيا: تقويم السياسة التحصيلية للقروض في المصرف الزراعي التعاوني للمدة ٢٠٠٦ ـ٢٠١٢

سيتم تقويم السياسة التحصيلية للقروض في المصرف الزراعي التعاوني من خلال دراسة بعض المؤشرات وكالآتي:

١ـنسبة التحصيل

تعبر هذه النسبة عن القروض التي يتم استردادها واستحق تسديدها خلال فترة معينة، ان ارتفاع نسبة التحصيل دليل واضح على ان المصرف يمارس دوره بشكل صحيح.

$$\text{نسبة التحصيل} = \frac{\text{مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية}}{\text{مجموع المبالغ والمستحقة إعادتها خلال نفس الفترة}} \times 100$$

وان نسبة تحصيل القروض خلال فترة البحث ٢٠٠٦-٢٠١٢، تبين مجموع المبالغ التي تم تحصيلها خلال سنة معينة إلى مجموع المبالغ المستحق اعادتها خلال نفس الفترة وقد تراوح (١٢,٧٩%) لسنة ٢٠٠٦ و(٢٨,٥٧%) لسنة ٢٠١٢ وبمتوسط حسابي (٢٥,٥٠).

ويلاحظ ان نسب التحصيل متذبذبة ويعزى سبب تذبذب هذه النسبة هو عزوف المقترضين عن تسديد القروض بسبب الأوضاع الأمنية التي يمر بها البلد.

٢ـ نسبة القروض المتأخرة

$$\text{نسبة القروض المتأخرة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة}}{\text{رصيد القروض الكلية في نهاية المدة}} \times 100$$

تبين نسبة القروض المتأخرة (القروض الغير المسددة) او (الموقوفة) التي حان موعد تسديدها ولم تسدد بعد لاي سبب من الأسباب.

ومن خلال احتساب نسبة تحصيل القروض المتأخرة خلال مدة الدراسة والتي يعبر عنها بمجموع المبالغ المحصلة في نهاية المدة إلى رصيد القروض الكلية في نهاية المدة، حيث نلاحظ تذبذب في النسبة حيث بلغ اقل معدل عام ٢٠٠٧ (٥,٨٢%) وحد أعلى عام ٢٠٠٩ (١٦,٢٠%) وبمتوسط حسابي (٩,٤٧). حيث تشير نسب الجدول في الفترات الأولى إلى انخفاض ثم عادت لترتفع مؤشرة على تحسن ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الوضع الأمني نوعاً شجع المستحقين لسداد ما بذمتهم، ثم عادت النسبة بالانخفاض بسبب الوضع الأمني غير المستقر.

٣ـ التصنيف الزمني للمتأخرات

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة لفترة معينة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة لنفس الفترة}}{\text{مجموع المبالغ المتأخرة المستحقة لكل الفترات}} \times 100$$

يبين التصنيف الزمني للمتأخرات والمعبر عنه على انه تصنيف المبالغ المستحقة او التي تأخر تسديدها عن موعدها إلى مجموعات حسب مدة تأخيرها ويتم حساب نسبة كل مدة إلى مجموع المبالغ المتأخرة حيث تراوح هذا المؤشر بين (٧,٣٤%) لسنة ٢٠٠٦ و(٢٤,٨٢%) لسنة ٢٠١٢ وبمتوسط حسابي (١٤,٢٩) وهذا مؤشر ودليل جيد حيث أشرت النسبة على تطور كبير في نسب وحجم المتأخرات وهو أمر مشجع مؤدياً في حال استمراره إلى زيادة تحصيل المبالغ المتأخرة ومن ثم دعم أداء المصرف ومساهمته في تمويل الطلب المتزايد على القروض.

٤ـ مؤشر التسديد Repayment Index

يعد مؤشر التسديد معيار حديث لقياس الكفاءة التحصيلية ، فهو يقارن وضع التسديد الحقيقي بوضع نفترض فيه تخلف كامل عن التسديد، ويصلح هذا المؤشر لترتيب القروض بحسب درجة كفاءتها التسديدية على اساس موحد، ويمكن ايجاد هذا المؤشر من خلال المعادلة الرياضية الاتية:

$$R_t = \frac{\sum_{t=1}^{n} A}{\sum_{t=1}^{n} A_{max}}$$

ويبين مؤشر التسديد (التحصيل) السنوية ان أدنى قيمة لمؤشر التسديد بلغ (٠,٠١٢٠) في سنة ٢٠٠٦ اما اعلى نسبة فبلغت (٠,٠٦٤٥) في سنة ٢٠١٢، اي تحسن في المؤشر ويعود السبب في ذلك التحسن إلى الوضع الأمني الذي أدى إلى تحسن الكفاءة التسديدة للقروض ومن ثم ارتفاع النسبة.

وان قيمة مؤشر التسديد تتراوح بين (٠-١) إذ كلما اقترب من الصفر دل على انخفاض مؤشر التسديد اما إذا حصل العكس اي إذا اقترب من الواحد دل ذلك على ارتفاع مؤشر التسديد. وايضاً يعود التذبذب إلى الوضع الأمني للبلد الذي له دور كبير فيه.

٥- نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة} = \frac{\text{المبالغ المتأخرة لسنة معينة}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة للفترة كلها}} \times 100$$

نسبة المبالغ المتأخرة لسنة معينة إلى إجمالي القروض في تلك الفترة إذ تراوح هذا المؤشر بين (٠,٦٥) لسنة ٢٠٠٦ كحد ادنى إلى (٢,٢٠) لسنة ٢٠١٢ كحد اعلى وبمتوسط حسابي (١,٢٦)، ونلاحظ ان النسبة في ارتفاع مستمر وبنسب متزايدة وهو امر مشجع حيث نلاحظ زيادة نسب تسديد المتأخرات مع زيادة القروض وبشكل طردي، ولكن مع تلك الزيادة إلا انها قليلة جداً مقارنة بما هو ممنوح من قروض ويعود السبب مرونة المصرف وعدم اعتماد إستراتيجية واضحة لتحصيل ما بذمة المقترضين.

ثالثا : الرقابة الداخلية على القروض في المصرف الزراعي التعاوني

ان المصرف الزراعي التعاوني هو المؤسسة المالية الوحيدة المسؤولة عن تمويل السياسة الزراعية في القطر، فضلا عن دوره المهم في النشاط الاقتصادي. وان دعمه وتطويره ضروري كونه يشكل وسيطا مهما بين المدخرين والمستثمرين مشجعا بذلك الاستثمار نحو الأمام.

لذلك فان تطوير الأساليب والإجراءات المستخدمة في المصرف والرقابة عليها من الأهداف الضرورية الواجب تحقيقها لدفع عجلة التنمية الزراعية نحو الإمام، حيث ان له دور كبير في التمويل الزراعي ومكون رئيس من مكونات السياسة الاقراضية وله دور كبير في تحصيل القروض وسياسات تطورها، فضلا عن دوره الكبير في تحديد أوجه استخدامات القروض وصولا الى أفضل إشكال الاستخدام الامثل مؤديا لتنمية زراعية شاملة.

وسيتم تناول الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني من خلال تحليل إجابات العاملين في المصرف الزراعي التعاوني على الأسئلة الخاصة باستمارة الاستقصاء الموزعة على العاملين في المصرف الزراعي التعاوني.

أ- محور الرقابة الداخلية على الاقتراض في المصرف الزراعي التعاوني

تناول المحور الاول من استمارة الاستقصاء الرقابة الداخلية على الاقتراض وكالاتي :

١- محور الرقابة الداخلية على السياسة الاقراضية في المصرف

يتبين من إجابات العاملين الخاصة بهذه الفقرة والمتمثلة بالأسئلة (من سؤال رقم ١ الى سؤال رقم ٨) بان لدى المصرف الزراعي التعاوني سياسة اقراضية مكتوبة تبين كيفية الاقتراض وتهدف الى تامين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها، ويتمثل دور الرقابة الداخلية بالأشراف على وضع السياسات الاقراضية والتأكد من تنفيذها.

وقد اتفق المستبانون على ان الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني تقوم بالتأكد من ان القروض يتم منحها وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها، وتقوم بمتابعة تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل ادارة المصرف، فضلا عن قيامها بتقييم الاداء في المصرف ومعرفة مدى تحقق الأهداف والكشف عن اي انحراف او قصور في الأداء عند اقتراح الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات باقتراح وسائل علاجية تكفل إحكام الرقابة على منح القروض.

٢- الرقابة الداخلية على العاملين في المصرف:

ان الخدمات التي يقدمها المصرف الزراعي تعتمد بشكل أساسي على العاملين في المصرف، لذلك خصص المصرف لجنة خاصة بمقابلة المتقدمين للتعيين الدائمي والمؤقت، وهذا يتضح في إجابات المستبانون على الأسئلة الخاصة بهذه الفقرة (من سؤال ٩ الى سؤال ١١)، فضلا عن ذلك يتبين بان الرقابة الداخلية تقوم نوعا ما باقتراح الشروط الواجب توفرها عند اختيار العاملين في المصرف خاصة العاملين في قسم الرقابة والتدقيق والقسم المالي، والنهوض بأدائهم من خلال إشراكهم بدورات تدريبية داخل وخارج القطر.

وان الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني تقوم بالرقابة على العاملين على منح القروض من خلال متابعتهم على الالتزام بالقوانين والتعليمات الخاصة بمنح القروض .

٣- الرقابة الداخلية على مستندات القرض في المصرف:

يتضح من إجابات المستبانون على الأسئلة الخاصة بهذه الفقرة (سؤال ١٢ وسؤال ١٣) بان الرقابة الداخلية تقوم بدراسة ملف كل قرض والتأكد من المستمسكات الثبوتية لطالب القرض فضلا عن مستندات ملكية الضمانات العقارية وصحة احتساب الضمانة العقارية .

٤- الرقابة الداخلية على شروط التسديد في المصرف:

ويتضح من إجابات المستبانين على السؤال الخاص بهذه الفقرة والمتمثل بالسؤال (١٤) بان الرقابة الداخلية تقوم بدراسة شروط تسديد كل نوع من أنواع القروض فهناك قروض تسدد بأقساط شهرية مع فوائدها او تسدد جملة واحدة نهاية السنة.

٥- الرقابة الداخلية على المقترض في المصرف الزراعي التعاوني

يتبين من إجابات المستبانين الخاصة بهذه الفقرة والمتمثلة بالأسئلة (من سؤال ١٥الى سؤال ٢٤) وكالاتي:

أ. اتفق المستبانين في السؤال (١٥) على ان الرقابة الداخلية بالمصرف تقوم بدراسة ملف كل زبون والتأكد من المستمسكات الخاصة به للتعرف على شخصيته وخاصة في حالة التعامل معه لأول مرة.

ب-اتفق المستبانون في السؤال (١٦) على ان الرقابة الداخلية لم تقم بدراسة قدرة الزبون على تحقيق الدخل إلا في المشاريع الكبرى، حيث تقوم بتقديم دراسة الجدوى للمشاريع الكبرى، أي ان هناك ضعف بالرقابة الداخلية الخاصة بدراسة قدرة الزبون على تحقيق الدخل،فضلا عن عدم قيامها بدراسة وتحليل التدفق النقدي ومصادر سداد الدين (سؤال ١٧) وذلك لصعوبة تقديرها بسبب الظروف.
ج- اتفق المستبانين في السؤال (١٨) على ان الرقابة الداخلية لم تقم بدراسة رأس مال الزبون والاعتماد في ذلك على ما يقره الزبون والذي يكون في كثير من الأحيان غير صحيح.
د- اتفق المستبانون في السؤال (١٩) بان الرقابة الداخلية تقوم بدراسة الضمانات التي يقدمها المقترض للمصرف للحصول على القرض والتأكد من صحة احتساب الضمانة فضلا عن التأكد من وجود تاييدات الدوائر المعنية.
ه-اتفق المستبانون في السؤالين (٢٠) و(٢١) على ان الرقابة الداخلية لم تقم بدراسة الظروف البيئية المحيطة بالزبون فضلا عن ظروفه الاقتصادية، وهذا ما يدل على ضعف في الرقابة الداخلية من هذه الناحية عند منح القرض حيث ان للظروف الاقتصادية والظروف المحيطة بالزبون تأثير كبير في كيفية استغلال القرض ومن ثم إمكانية إعادته عند استحقاقه.
و-اتفق المستبانون في السؤالين (٢٢) و(٢٣) على ان الرقابة الداخلية تقوم بالرقابة على منح القروض قبل منحها من خلال تدقيق كافة جوانب المعاملة الخاصة بالزبون على القرض فضلا عن قيامها بالرقابة على منح القرض بعد منحها لغرض متابعة تسديد القروض.
ز-اتفق المستبانين في السؤال (٢٤) على ان الرقابة الداخلية لا تقوم بمتابعة الزبون على تحقيق الارباح لتسديد ما بذمته.

ب-محور الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني خلال فترة منح القرض

من الضروري ان تقوم الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني بمتابعة القروض للوصول الى الاستخدام الأمثل للقروض، وسيتم في هذه الفقرة تحليل إجابات العاملين في المصرف الزراعي التعاوني على الأسئلة الخاصة بالمحور الثاني .
ا- اتفق المستبانون في السؤال (١) من هذا المحور على ان الرقابة الداخلية لم تقم بمتابعة منح القرض بالوقت المناسب حيث يمنح القرض لإغراض معينة في غير مواسم الغرض الذي اخذ القرض من اجله وهذا يدفع طالب القرض في صرفه في غير الإغراض التي حصل القرض من اجلها.
ب- لم يتفق المستبانون في السؤالين (٢و٣)من هذا المحور على ان الرقابة الداخلية تقوم بمتابعة المشروع الممول ولكن في بعض الأحيان تقوم شعبة المتابعة بمتابعة المشروع الممول فضلا عن عدم متابعتها باستثمار الأموال المقترضة الى أقصى الحدود.
ج- اتفق المستبانين في السؤال (٤) على ان الرقابة الداخلية من خلال شعبة المتابعة تقوم بمتابعة القروض بحسب فترات القرض عند منح القروض ولغاية تحصيل قيمة القروض في حين لم يتفق المستبانون في السؤال (٥) على متابعة الرقابة الداخلية للقروض بحسب إغراضها.

ج- محور الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني على تحصيل القروض

من العمليات المهمة التي يقوم بها المصرف الزراعي التعاوني هي عملية تحصيل القروض وذلك لان من خلالها يتم إعادة أموال المصرف ليعيد تشغيلها واستثمارها.
وسيتم في هذه الفقرة تحليل إجابات العاملين في المصرف الزراعي التعاوني على الأسئلة الخاصة بالمحور الثالث .
اتفق المستبانون في السؤال (١) من هذا المحور على ان الكفاءة التحصيلية معيارا مهما وأساسيا في المصرف ودليل على قدرة المصرف في تحصيل ديونه فارتفاعها مؤشر ايجابي وبالعكس انخفاضها مؤشر سلبي.
أ. اتفق المستبانون في السؤال (٢) على انه توجد سياسة مكتوبة للمصرف لتحصيل القروض.
ب-اتفق المستبانون في السؤال (٣) على ان الرقابة الداخلية تقوم بتقويم الكفاءة التحصيلية للمصرف والاشتراك مع قسم التحصيل لغرض تحصيل القروض.
ج-اتفق المستبانون في السؤال (٤) على الأخذ بالأسس الآتية لغرض تحقيق الكفاءة التحصيلية والتي تتمثل بالتوقيت المناسب والكفاية والانتظام في دفع القروض.
د-لم يتفق المستبانون في السؤال (٥) على ان هناك مؤشرات لتقدير الكفاءة التحصيلية حيث ان الرقابة الداخلية لم تقم باستخدام مؤشرات معينة لتقدير الكفاءة التحصيلية.

من تحليل النسب والقروض في هذا المبحث يتبين ان المصرف يمنح القروض لخدمة القطاع الزراعي والارتقاء به ولكي يتمكن البلد من منافسة الدول الأخرى وعدم الاعتماد على الصادرات التي زادت في الآونة الأخيرة ، إلا انه بالمقابل يحصل القروض التي يمنحها بعد مدة زمنية متفق عليها وبفائدة مقررة لكي يتمكن من إقراضها مرة أخرى ، إلا ان هناك مبالغ متأخرة قد تحصل او قد تعدم والتي تؤثر في اعمال المصرف اولا وأخيرا ووضعه ومركزه المالي، مما ارتأى بالمصرف تبني سياسات ووضع ستراتيجيات ومقترحات لكيفية استردادها، ومن خلال التحليل للمبالغ والنسب يتبين هناك مبالغ محصلة لكن بمعدلات قليلة، مما يستدعي الانتباه وتدخل إدارة المصرف لحل هذه المشكلة وعدم تراكمها، وهناك مبالغ موقوفة (مستحقة) (غير مسددة) تتزايد سنة بعد أخرى ، وذلك يعود لعدة أسباب خارجية مثل الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية، وظروف داخلية مثل مرونة المصرف في منح القروض وسياسته المتبعة وضعف إجراءات الرقابة الداخلية مما يستدعي إعادة تصميمها وتشغيلها وإدخال التعديلات عليها وعدم الاستفادة من الثغرات الموجودة لاستغلالها للأغراض الشخصية.
ويتبين من أعلاه صحة الفرضية والتي تنص على ان "الرقابة الداخلية تعاني من قصور في مجال متابعة القروض وتحديد مدى الاستفادة منها الذي اقترضت من اجله".

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

ويعد تقويم الإجراءات اللازمة للرقابة على القروض الممنوحة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في الأنشطة الزراعية نستنتج الآتي:

١- قصور الإجراءات الخاصة بمنح القروض حيث لم يلاحظ وجود دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع المقامة سوى عدد من تلك المشاريع عملت لها دراسات جدوى، ايان هناك ضعف بالرقابة الداخلية الخاصة بدراسة قدرة الزبون على تحقيق الدخل.

٢- لم تقم الرقابة الداخلية بدراسة الظروف البيئية المحيطة بالزبون فضلاً عن ظروفه الاقتصادية، وهذا ما يدل على ضعف الرقابة الداخلية عند منح القرض حيث ان للظروف الاقتصادية والظروف المحيطة بالزبون تأثيراً كبيراً في كيفية استغلال القرض ومن ثم إمكانية إعادته عند استحقاقه.

٣- أن الرقابة الداخلية لم تقم بمتابعة منح القرص بالوقت المناسب حيث يمنح القرض لإغراض معينة غير مواسم الغرض الذي اخذ القرض من اجله وهذا يدفع طالب القرض في غير الإغراض التي حصل القرض من اجلها.

٤- ضعف إجراءات متابعة القروض حيث لم يلاحظ أي إشارة لتشكيل لجان تختص بمتابعة تنفيذ لقروض ونسب الانجاز الخاصة بها الأمر الذي أدى إلى عدم تنفيذ المشاريع التي صرفت القروض من اجلها.

٥- عدم توفر رقابة ومتابعة كافية للمقترضين لاسترداد قروضهم في مواعيدها، على الرغم من ان الرقابة الداخلية تقوم بتقويم الكفاءة التحصيلية للمصرف.

٦- ان الرقابة الداخلية لم تقم باستخدام مؤشرات معينة لتقدير الكفاءة التحصيلية مثل مؤشرات نسب التحصيل، نسبة القروض المتأخرة، التصنيف الزمني للمتأخرات، مؤشر التسديد، نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة.

ويوصي البحث بالاتي :

١-ضرورة ان يولي المصرف الزراعي التعاوني أهمية للرقابة الداخلية لما لها من دور مهم في تحقيق أهداف المصرف فضلاً عن انها تضمن التنفيذ العملي للعمليات.

٢- ضرورة قيام الرقابة الداخلية بدراسة الظروف البيئية المحيطة بالزبون وظروفه الاقتصادية حيث ان لها تأثير كبير في كيفية استغلال القرض ومن ثم إمكانية إعادته عند استحقاقه.

٣- ضرورة قيام الرقابة الداخلية بمتابعة منح القرض بالوقت المناسب وفي مواسم الغرض الذي اخذ القرض من اجله لضمان صرفه للغرض التي اقترض من اجله.

٤- ضرورة استخدام الرقابة الداخلية لمؤشرات معينة لتقدير الكفاءة التحصيلية مثل مؤشرات نسب التحصيل، نسبة القروض المتأخرة، التصنيف الزمني للمتأخرات، مؤشر التسديد، نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة.

٥-ضرورة إعداد البحوث والدراسات في مجال الإبعاد المحاسبية للرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني.

المصادر:

١. ارشيد ،عبد المعطي رضا وجودة،محفوظ احمد " ادارة الائتمان" دار وائل للنشر ،عمان ١٩٩٩.

٢. حداد ، اكرم وهذلول، مشهور " النقود والمصارف – مدخل تحليلي ونظري " الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر عمان ٢٠١٠ .

٣. الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن " ادارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الاردن – عمان، ٢٠٠٠.

٤. الخفاجي، سعد علي جابر "دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي، بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني" المعهد العربي للمحاسبين القانونيين - بغداد، ٢٠١١.

٥. الزبيدي، حمزة محمود " الادارة المالية المتقدمة " الوراق للنشر والطباعة ، عمان ٢٠٠٤ .

٦. سعيد ،عبد السلام لفتة " الائتمان المصرفي " مكتبة ضاد للطباعة ، العراق- بغداد ٢٠٠٠ .

٧. شندي، اديب قاسم " النقود والبنوك " ٢٠١٠.

٨. عبد الحميد ، عبد المطلب " البنوك الشاملة عملياتها وأدارتها " الدار الجامعية ، مصر٢٠٠٨.

٩. عبد القادر، مؤيد صالح، وعلي، ازهار حسن "تطور سياسات الاقراض الزراعي في المصرف الزراعي العقاري" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، العدد ١٣، ٢٠٠٩.

١٠. عبيد ،فداء عدنان " قياس مخاطر الائتمان المصرفي والإفصاح المحاسبي عن التعثر المالي في المصارف العراقية " كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد دكتوراه فلسفة في المحاسبة،٢٠٠٩.

١١. العبيدي، رائد عبد الخالق عبد الله، والمشهداني، خالد احمد فرحان "النقود والمصارف"، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ٢٠١٣.

١٢. العزاوي ،زياد طارق عبد الكريم " دور نظام الرقابة الداخلية في ترشيد قرارات التمويل المالي للنشاط الزراعي – بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني " المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد ٢٠١٤ .

١٣. العقيدي، محمد عبد الكريم منهل، والساعدي، محمد عبد الرسول لطيف "تحليل واقع القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي العراقي التعاوني وفقا لآجالها للمدة (٢٠٠٠ -٢٠١٠) ووفقا لأغراضها للمدة

٢٠٠٣- ٢٠١٠ في القطاع الزراعي" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٠)، ٢٠١٢.
١٤. الغبان، ثائر صبري محمود " المحاسبة في المنشآت المالية، في ظل النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين العراقية " الطبعة الاولى، مكتبة الجزيرة للطباعة والنشر، العراق – بغداد، ٢٠١٣.
١٥. فرج، كرار حميد وفارس، احمد محمود "قياس اداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨، مجلة العلوم الزراعية، عدد ٤١، ٢٠١٠.
١٦. فرج، كرار حميد ومحمد، حياة جمعة "تقييم اداء السياسة الاقراضية والتحصيلية للمصرف الزراعي العراقي التعاوني للمدة ١٩٩٨- ٢٠٠٨"، مجلة العلوم الزراعية العراقية عدد (٤١)، كلية الزراعة - جامعة بغداد، ٢٠١١.
١٧. فضيلة، بوطرة "دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي- بنك" جامعة محمد بوظياف بالمسيلة، قسم علوم التسيير، ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
18. Koch, Timothy w. & Macdonald S. Scott (Bank Management)the Dryden Press, by Harcourt brace company,U.S.A,4th ed 2000
19. Rose, Peter and Hudgins, Sylvia c. "Bank Management & Financial services " library of Congress Cataloging in publication data, 6th, U.S.A, 2005.
20. Rose, peter and Hudgins, Sylvia c. (Bank Management & Financial services) 7th McGraw-Hill, Irwin, 2006
21. Gramer, Gail, Jensen, Clarence, & South gate, Douglas (Agricultural economics and agribusiness 7th ed U.S.A John Wiley &Sons, Inc (1997) .
22. Ross, Stepha and Wester field and Jordan, Randolph W. brand ford d,(Fundamentals of Corporate Finance,U.S.A,7th ed 2006.
23. Ross, Stephen A, and Westerfield and Jaffe, Randolph W (Corporate Finance) library of congress cataloging in publication, U.S.A, 2002 .
24. Lubinda, Mwala (The Evaluation of credit risk in structured finance lending transactions in agriculture), master of science degree in agricultural economics in the faculty of natural and agricultural sciences, university free state, 2010

Internal control over agricultural loans Applied research in the Agricultural Cooperative Bank for the period 2006-2012

Abstract

Agricultural Bank is an important source of funding Specialist His role in lending to farmers, it imposes a great job in providing the necessary head for any developmental process in the agricultural sector money. The ACB of ancient Iraqi banks, and that because of its importance to the advancement of the national economy and contribute to the development and regulation of the economic sector through the support and the assignment of the Iraqi agricultural sector in various agricultural activities because it is responsible for the process of granting agricultural loans to farmers bank.

The aim of the internal control in the agricultural banks to examine and evaluate the lending policy and politics realizable performance through the use of some of the criteria and indicators that will give a clear concept about the level of performance reached by the bank. The study and evaluation of internal control system in the ACB on a great deal of importance given to the role of the bank in providing services to farmers, which requires subjecting these activities in the bank's internal control system.

The research aims to release the importance of internal control and evaluation in the ACB, and evaluate the necessary control over the loans and the efficiency of the recall procedures and the use of resources in agricultural activities. The research has come to the existence of shortcomings in the procedures for granting loans as well as the lack of follow-up for these loans, which means the weakness of private loans and internal control procedures, which entail a review of some of the internal control procedures.

Keywords/ agricultural banks, internal control, and agricultural loans